اثر ضريبة الدخل التصاعدية في التضخم في العراق للمدة من 1995 إلى 2020 / بحث تطبيقي

The effect of progressive income tax on inflation in Iraq for the period from 1995 to 2020 \ applied research

Aseel Fareed Hammood[1] | **Dr. Sabeha Barzan**[2]

Received 5/2/2023
Accepted 16/3/2023
Published 30/6/2023

Abstract:

Inflation is one of the important issues that the economic authorities in all countries of the world care about, where the loss of money for its function is one of the most important and largest inflationary effects that this phenomenon leaves on the economy, and Iraq, like other countries, has had its share of the problem of inflation for a long time due to the circumstances that He went through it, whether it was the wars he fought or the economic blockade that was imposed on him in the nineties of the last century. Economically, the problem of inflation is addressed through the use of fiscal policy tools, including tax increases in order to absorb the cash surplus. Therefore, the research problem was an attempt to answer the following question And during the research period from 1995 to 2020: _ Do progressive income taxes affect inflation rates? In order to achieve the aim of the research, a descriptive-inductive method was chosen in presenting the theoretical foundations, while on the applied side, the analytical and quantitative approach was used to analyze the financial data obtained from the General Authority for Taxes and the Ministry of Planning.

The researcher reached a set of conclusions, the most important of which are:

1- The inflation rate began to rise significantly in Iraq in the nineties, especially after the decisions of economic sanctions, and the inflation recorded a remarkable increase, reaching its highest rate in 1995, then the rate decreased in 1996 after Iraq's agreement with the United Nations (oil for food and medicine) and the problem of inflation increased after the events of 2003, due to the cessation of productive institutions from work and the imbalance between the economic sectors.

2- The inflation rate decreased in 2009, reaching 2.8%, due to the coordinated measures between monetary and fiscal policy in order to achieve economic stability and eliminate inflation and recession.

3- According to the results of the functions that appeared in the statistical analysis: Income tax had no significant effect on inflation, which indicates that the imposition of income tax is not considered a solution to this economic problem (inflation).

Keywords :(progressive income tax, inflation)

1.Postgraduate Student, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University Baghdad, Aseel.Fareed1202m@pgiafs.uobaghdad.edu.iq. Iraq
2.Professor, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University Baghdad, sabiha@pgiafs.uobaghdad.edu.iq. Iraq.

المستخلص:

يعد التضخم من المواضيع المهمة التي تهتم بها الجهات الاقتصادية في جميع دول العالم حيث يعد فقدان النقود لوظيفتها من أهم و أكبر الآثار التضخمية التي تتركها هذه الظاهرة على الاقتصاد، والعراق مثله مثل باقي الدول الأخرى قد نال حصته من مشكلة التضخم منذ مدة طويلة نظراً للظروف التي مر بها ، سواء أكانت الحروب التي خاضها أم الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه في فترة التسعينيات من القرن الماضي، اقتصاديا تتم معالجة مشكلة التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية ومن ضمنها زيادة الضرائب بهدف امتصاص الفائض النقدي لذلك تمثلت مشكلة البحث في محاولة الاجابة عن التساؤل الاتي و خلال مدة البحث من سنة 1995 الى سنة 2020:

_ هل تؤثر ضرائب الدخل التصاعدية في نسب التضخم ؟

ولتحقيق هدف البحث فقد تم اختيار اسلوب وصفي استقرائي في عرض الاسس النظرية ، أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج التحليلي والكمي لتحليل البيانات المالية التي تم الحصول عليها من الهيئة العامة للضرائب ووزارة التخطيط .

وقد توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها :

1- بدأ معدل التضخم بالارتفاع بشكل كبير في العراق في عقد التسعينات ولاسيما خصوصاً بعد قرارات العقوبات الاقتصادية ، و سجل التضخم ارتفاعاً ملحوظاً إذ وصل إلى أعلى نسبة له عام 1995، ثم انخفضت النسبة في عام 1996 بعد اتفاقية العراق مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) وازدادت مشكلة التضخم بعد أحداث عام 2003، بسبب توقف المؤسسات الإنتاجية عن العمل واختلال التوازن بين القطاعات الاقتصادية.

2- انخفض معدل للتضخم وذلك في عام 2009 فقد بلغ (2.8)% ، بسبب الإجراءات المتناسقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على التضخم والكساد.

3- حسب نتائج الدوال التي ظهرت في التحليل الاحصائي : لم يكن لضريبة الدخل تأثير معنوي على التضخم مما يدل على فرض ضريبة الدخل لا تعتبر من معالجات حل هذه المشكلة الاقتصادية (التضخم) .

الكلمات المفتاحية (ضريبة الدخل التصاعدية ، التضخم)

المقدمة:

تعد الضريبة من أهم الأدوات في السياسة المالية حيث يتم استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدولة وللأفراد ، وان أي نظام ضريبي في أي دولة من دول العالم يختار الطريقة الملائمة لتسعير الضريبة ، وبما يتوافق مع فلسفة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والواقع الاقتصادي للدولة والأهداف التي يريد المشرع الضريبي تحقيقها، وتفعيل دور الضريبة لمواجهة أعباء الحكومة المتزايدة ، تمثلت مشكلة البحث في ان النظام الضريبي العراقي تم فيه تعديل أسعار الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومن ضمنها ضريبة الدخل لمواكبة الكثير من الظروف الاقتصادية و الاجتماعية وظروف الحصار الاقتصادي خلال التسعينيات وأيضاً في أحداث عام 2003 خلال تغيير النظام السياسي ، واقتصادياً تعتبر الزيادة في الضرائب من السياسات المالية الانكماشية التي تقوم بها الدولة عندما تنوي تخفيض التضخم وسحب الكتلة النقدية المتداولة ، لذا يسعى البحث إلى معرفة أثر التغيرات في أسعار الضرائب وأثرها في معالجة حالة التضخم خلال مدة البحث من سنة 1995 الى سنة 2020، وعلى هذا الاساس تضمن البحث ثلاثة محاور تضمن المحور الاول على منهجية البحث ، كما تطرق المحور الثاني للاطار النظري لضريبة الدخل التصاعدية و التغييرات في الاسعار الضريبية لضريبة الدخل وكذلك التضخم واثار التضخم وطرق معالجته ، اما المحور الثالث فتضمن التأطير العملي للبحث ، فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الباحثة.

المبحث الأول : منهجية البحث The Methodology of Research

اولا \ مشكلة البحث Research Problem :يلجأ المشرع الضريبي أحياناً إلى إجراء تغييرات أو تعديلات على قوانين الضرائب لتفعيل دور الضريبة لمواجهة الأعباء الحكومية ، وفي النظام الضريبي العراقي تم إجراء عدة تعديلات على معدلات الضرائب الخاصة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة ومن ضمنها ضريبة الدخل ، وخلال فترة البحث الممتدة من سنة 1995 الى سنة 2020 جرت عدة تغييرات على نسب الضرائب وذلك نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والحصار الاقتصادي خلال تسعينيات القرن الماضي وأحداث 2003 وما بعدها وهذه الاجراءات التي تم اتخاذها لغرض زيادة الوعاء الضريبي من خلال الضرائب التصاعدية ، وذلك تبعاً للسياسة المالية الانكماشية بهدف مواجهة حالة التضخم النقدي ، ويمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الاتي :- هل تؤثر ضرائب الدخل التصاعدية في نسب التضخم ؟

ثانيا \ أهمية البحث Research Important : تتمثل أهمية البحث في معرفة التغيرات التي تطرأ على التضخم عند رفع او خفض نسب ضريبة الدخل التصاعدية خلال فترة البحث الممتدة من سنة 1995 الى سنة 2020 وهل كانت زيادة الضرائب معالجة فعالة لمواجهة حالة التضخم ويتم الاستفادة من نتائج البحث في الجهات الحكومية التي تهتم بالتخطيط الاقتصادي وكذلك الهيئة العامة للضرائب في اتخاذ الاجراءات التي من شأنها زيادة الايرادات الضريبية وكذلك السلطات المالية لمعالجة حالة التضخم مع الاخذ بنظر الاعتبار العوامل المؤثرة في الانفاق مع مراعاة تحقيق الاهداف الضريبية للأطراف الثلاثة : الدولة والسلطة الضريبية والمكلفين .

ثالثاً \ أهداف البحث Research Objectives :التعرف على التغيرات التي طرأت على نسب التضخم عند اجراء تغييرات في اسعار ضريبة الدخل التصاعدية.

رابعاً \ مخطط متغيرات البحث : Research Variables

الشكل رقم (١) في ادناه يعرض متغيرات البحث المستقل والتابع وكما يأتي :

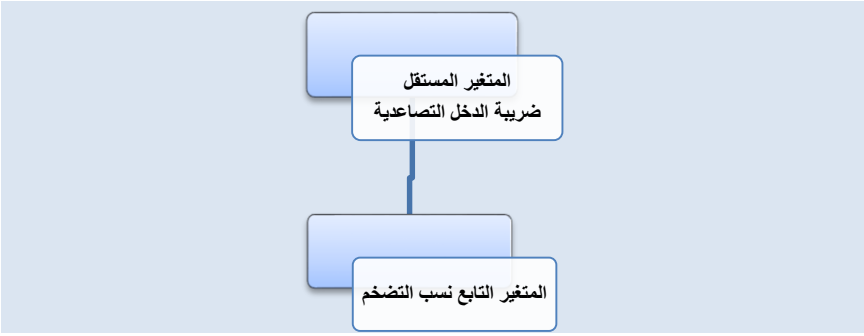

شكل (1) متغيرات البحث (ضريبة الدخل التصاعدية، نسب التضخم)

المصدر : اعداد الباحثة

خامساً \ فرضية البحث Research Hypothesis يستند البحث على الفرضية الرئيسية الاتية: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لضريبة الدخل التصاعدية في نسب التضخم .

سادساً \ أسلوب البحث Research Gate استخدمت الباحثة المناهج الاتية في البحث :

أ- المنهج الوصفي الاستقرائي : ويتم من خلال هذا المنهج وصف وشرح لماهية ضريبة الدخل التصاعدية وبيان دورها وأهدافها وكذلك وصف وشرح حالة التضخم .

ب- المنهج التحليلي والكمي: يستخدم هذا المنهج في تحليل البيانات واستعراضها والاستفادة من نتائجها وعرض المؤشرات، حيث تضمنت الدراسة إحصاءات ، وبعض الجداول التي تخص هذه الضريبة، للوصول الى أهداف البحث ومعالجة المشكلة .

سابعاً \ حدود البحث Research Lines

1- الحدود المكانية : الهيئة العامة للضرائب / قسم التخطيط والمتابعة و وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء في محافظة بغداد.

2- الحدود الزمانية : المدة من (1995 – 2020).

ثامنا \ مصادر وأساليب جمع البيانات والمعلومات Sources of Data collecting

أ- المصادر التي اعتمد عليها في الجانب النظري حيث تم الحصول عليها من الكتب والاطروحات السابقة والمقالات والمجلات التي تخص الموضوع أو التي لها علاقة بها كالقوانين والتشريعات والتعليمات وكذلك المصادر المتوفرة على شبكة الانترنيت .

ب- المصادر التي اعتمد عليها في إجراء الجانب العملي من البحث هي البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها من وزارة التخطيط \ الجهاز المركزي للإحصاء والهيئة العامة للضرائب (قسم التخطيط والمتابعة).

تاسعاً / الاساليب الاحصائية المستخدمة

1- الانحدار الخطي البسيط : إن الغرض من استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط، هو دراسة وتحليل أثر متغير كمي على متغير كمي آخر حسب المعادلة الاتية :

$$y1_i = \beta_0 + \beta_1 x1_i + e_i$$

2- معامل التحديد R Square : تحديد قوة المتغير المستقل x على المتغير التابع y

3- اختبار F : يستخدم لاختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط اي اختبار معنوية تأثير ضريبة الدخل على التضخم.

4- الاختبار t : يستخدم لاختبار معنوية الفروق بين متوسطي عينتين مختلفتين

المبحث الثاني التأطير النظري (المرتكزات المعرفية لضريبة الدخل التصاعدية والتضخم)

اولًا ضريبة الدخل التصاعدية

1-1 تعريف ضريبة الدخل التصاعدية : (هي الضريبة التي تفرض بأسعار مختلفة تبعا لاختلاف قيمة المادة الخاضعة للضريبة)(Al-Mahaini, 2013:p 53) وفي تعريف اخر لضريبة الدخل التصاعدية (هي الضريبة التي يزداد سعرها بازدياد الوعاء الضريبي لها اي بتغير المادة الخاضعة للضريبة ، فيرتفع سعر الضريبة كلما ازداد وعائها اي ان هناك علاقة طردية بين سعر الضريبة ووعائها)(Al-Samarrai, Al-Obeidi, 2013:p 30) يقصد بوعاء الضريبة الموضوع او المادة التي تفرض عليها ضريبة والوعاء قد يكون شخصاً او مالاً (Yaqoub and Al-Ghanmi, 2010:p 8)

و تعد الحصيلة الضريبية احد الاهداف الرئيسية والاساسية للضرائب ، اذ ان الحصيلة الضريبية هي الناتج النهائي لعملية فرض الضرائب (Awwad and Jassim, 2022:p 111) تفرض الضريبة على المكلفين بموجب سعر ضريبي (معدل) معين يتم تحديده بموجب طرائق مختلفة ويكون منصوصاً عليه في التشريعات الضريبية والتي تختلف من بلد الى اخر ومن خلال ذلك المعدل الضريبي يمكن الوصول الى الحصيلة الضريبية والتأثير فيها (Al-Samarrai and Al-Obeidi, 2013: p33) وطبقاً للسعر التصاعدي المطبق في العراق بموجب المادة (13) من قانون ضريبة الدخل المعدل ، فان ضريبة الدخل في العراق يتم حسابها بسعر تصاعدي وفقا للشرائح على مدخولات الأشخاص الخاضعة للضريبة، بهدف تحقيق العدالة الضريبية (Al-Khurasan, 2020:p281)

2-1 مزايا ضريبة الدخل التصاعدية (Mahmoud, 2017:p 61)

1- يكون هذا الاسلوب اكثر تطبيقا للعدالة من اسلوب الضريبة النسبية ، اذ ان فرض الضريبة بسعر نسبي ثابت لا يحقق قاعدة العدالة ، واصبحت الضريبة التصاعدية تمثل الاداة الاساسية لتحقيق هذه القاعدة وهذا ما اشار اليه كينز بضرورة تطبيق ضريبة تصاعدية بهدف خفض الادخار ورفع الاستهلاك ومن ثم رفع مستوى التوظيف والانتاج.

2- يحقق اسلوب الضريبة التصاعدية حصيلة ضريبة اكبر مما تحققه الضريبة النسبية لأنه يسمح بفرض الضرائب بأسعار مرتفعة على المكلفين ذوي الدخول المرتفعة (الاثرياء) والتي لا يتحملها المكلفين ذوي الدخول المتدنية.

3- يساعد هذا الاسلوب على عدم حصر الثروات في ايدي فئة قليلة من الناس.

1-3 انتقادات الضريبة التصاعدية (Al-Samarrai and Al-Obeidi, 2013:p 30)

1_ تنتقد الضريبة التصاعدية على انها تعرقل تكوين الادخار عند الطبقة ذات الدخل المرتفع(الاغنياء) ومن المعروف ان هذه الطبقة تتوفر لديها امكانيات للادخار وبالتالي للاستثمار .

2_ يؤخذ على التصاعد الضريبي وقوع الحكومة في مشكلة اختيار صيغ هذه التصاعد الذي يؤدي الى الاخلال بحقوق الملكية وتجزئة الثروات ولو بشكل ظاهري كأن يبيع الممول جزء من املاكه الى افراد اسرته من اجل التقليل من قيمة الوعاء ومن ثم النزول بالطبقات او الشرائح الى مستوى ادنى مما يقلل الضريبة .

3_ لا بد من الاشارة الى ان الضريبة التصاعدية قد تهدد الثروات والدخول عند تطبيقها حيث تؤدي الى خفض الادخار والاضرار بالصناعة وهروب رؤوس الاموال الى الخارج الا ان هذه الاثار السيئة التي تساعد على النشاط الاقتصادي تتوقف على مجرى النشاط الاقتصادي وعلى شدة التصاعد.

ومما سبق ترى الباحثة ان الضرائب هي إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الحكومات لتحقيق اهدافها ، كما تستخدم حصيلة الضرائب في تمويل الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها الدولة بشكل عام والخدمات العامة والاجتماعية التي ينتفع منها الفقراء والأقل دخلاً بشكل خاص ، فإن طبيعة تصميم النظام الضريبي نفسه والتغيرات التي تطرأ عليه مثل التغيرات في نسب الاسعار الضريبية ، والتي تنعكس على طريقة توزيع العبء الضريبي بين الأفراد في المجتمع ، وفقا لهذا المبدأ فإن العبء الضريبي ينبغي توزيعه وفقا لقدرة الأفراد على الدفع ، والتي يمكن قياسها بشكل عام بمستوى دخل الفرد .

1- 4 التغييرات في الاسعار الضريبية لضريبة الدخل :تم اجراء عدة تغييرات في سعر ضريبة الدخل نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مر بها العراق خلال مدة التسعينيات من القرن العشرين من احداث الحرب وفرض الحصار الاقتصادي وكذلك بعد تغير النظام السياسي والاحداث التي جرت بعد عام 2003 في عقد التسعينيات فرض الحصار الاقتصادي على العراق واتجهت سياسة الدولة الاقتصادية نحو زيادة فاعلية الضرائب في الموازنة العامة ، لذلك كان من البديهي ان يلجأ المشرع الضريبي الى خفض الاسعار الضريبية بهدف تقليل التهرب الضريبي وتشجيع المكلفين لتسديد مبالغ الضرائب، حتمت هذه الظروف على السلطة المالية احداث تعديلات على نسب الضريبة على الدخل، وفيما يلي التعديلات التي حصلت على نسب الاسعار الضريبية :

1-4-1 تعديل السعر الضريبي لسنة 1995 :بموجب قانون رقم 17 لسنة 1994 واستمر العمل به للسنوات (1995 ، 1996، 1997، 1998، 1999) اما غير المقيم ففرضت عليه نسب 10% لغاية 20000 دينار وصولاً الى 30% ما زاد عن 100000 دينار

جدول(1) تعديل السعر الضريبي لسنة 1995

النسبة	صافي الدخل
%10	لغاية 25000
%15	لغاية70000
%20	لغاية130000
%25	لغاية210000
%30	لغاية320000
%35	لغاية450000
%40	لغاية600000
%45	لغاية750000
%50	ما زاد عن 750000

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته

1-4-2 تعديل السعر الضريبي لسنة 1999 :تعديل قانون ضريبة الدخل 25 مادة 13 لسنة 1999 الذي يطبق اعتباراً من السنة التقديرية 2000 تم تعديل السماحات و سعر الضريبة ، وقد تم تعديل تلك الاسعار مواكبة للظروف الاقتصادية والاجتماعية ولظروف الحصار التي كان يمر بها العراق ابان حقبة التسعينيات ، هذا بالنسبة للمقيم بعد منحه السماحات القانونية ، طبق اعتباراً من السنة التقديرية 2000 واستمر العمل به للسنوات (2000، 2001 ،2002، 2003)

جدول(2) تعديل السعر الضريبي لسنة 1999(للمكلف المقيم)

النسبة	صافي الدخل
%10	لغاية 250000
%20	من 750000 الى 1000000
%30	من 1000000 الى 2000000
%40	ما زاد عن 2000000

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته

جدول (3) اما غير المقيم ففرضت عليه النسب التالية:

تعديل السعر الضريبي لسنة 1999(المكلف غير المقيم)

النسبة	صافي الدخل
%15	لغاية 250000
%25	من 250000 الى 1000000
%35	من 1000000 الى 2000000
%45	ما زاد عن 2000000

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته

1-4-3 تعديل السعر الضريبي بموجب الاستراتيجية الضريبية لسنة 2004

بموجب الامر رقم 49 لسنة 2004 تم تخفيض الاسعار الضريبية وتوحيدها بين المقيم وغير المقيم ما عدا فرق تمتع المقيم بالسماحات القانونية ، بالإضافة الى توحيدها بين الشركات المساهمة والخاصة والمختلطة بنسبة 15% ، واستمر العمل به للسنوات (2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008) :

جدول (4) تعديل السعر الضريبي بموجب الاستراتيجية الضريبية لسنة 2004

النسبة	صافي الدخل
%3	لغاية 250000
%5	من 250000 الى 500000
%10	من 1000000 الى 2000000
%15	ما زاد عن 2000000

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته

1-4-4 تعديل السعر الضريبي لسنة 2008 حسب الامر رقم 20

تم بموجبه تخفيض النسب الضريبية لبعض شرائح الدخل الخاضع للضريبة ، واستمر العمل به للسنوات (2009، 2010، 2011) تم بموجبه تخفيض النسب الضريبية لبعض شرائح الدخل الخاضع للضريبة.

جدول (5) تعديل السعر الضريبي لسنة 2008 حسب الامر رقم 20

النسبة	صافي الدخل
%3	لغاية 500000
%5	من 500000 الى 1000000
%10	من 1000000 الى 2000000
%15	ما زاد عن 2000000

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته

1-4-5 تعديل السعر الضريبي للسنوات 2010 - 2011 – 2013

كان هناك مضاعفة للفئات ضمن السعر التصاعدي

جدول (6) تعديل السعر الضريبي للسنوات 2010 - 2011 – 2013

النسبة	صافي الدخل	المبلغ
%3	من 1 _ 500000	15000
%5	من 500000 _ 1000000	25000
%10	من 1000000_ 2000000	100000
	يعني ان اول 2000000 يكون	140000
%15	ما زاد عن 2000000	

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته

1-4-6 تعديل السعر الضريبي للسنوات 2012 و باقي السنوات من 2014_2020

جدول(7) تعديل السعر الضريبي للسنوات 2012 و باقي السنوات من 2014_2020

النسبة	صافي الدخل	المبلغ
%3	من1_250000	7500
%5	500000_250000	12500
%10	1000000_500000	50000
	يعني ان اول 1000000 يكون	70000
%15	ما زاد عن 1000000	

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته

والجدول الاخير هو النافذ حاليا حيث تصبح القاعدة ان اول مليون يكون مبلغ الضريبة المترتب عليه بموجب النسب الضريبية المختلفة 70000 دينار ، وما زاد عن المليون يضرب بنسبة 15 % .

اما بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة الخاصة و الشركات المساهمة المختلطة، فقد اعتمدت السعر النسبي عند التحاسب الضريبي مع هذه الشركات.

حسب الفقرة 1 من المادة 13 من القانون، والذي عدل لاحقاً بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 49 لسنة 2004.

و كما هو مبين ادناه :

1 _ نسبة 15% ثابتة من دخل الشركة ذات المسؤولية المحدودة .

2 _نسبة 15% ثابتة من دخل الشركات المساهمة الخاصة .

3 _ نسبة 15% من دخل الشركات المساهمة المختلطة .

وكذلك يتم التحاسب الضريبي بنفس النسبة 15% مع الشركات الأجنبية المسجلة في العراق او التي لديها منشاة دائمة في العراق.

ثانيا / التضخم Inflation :

1-1 مـفهوم التضخم : يمر المجتمع في مرحلة انكماش نقدي او بمرحلة تضخم او ازدهار نقدي، و لكن التضخم النقدي يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية والمفروض نظريا في حالة التضخم النقدي ان تزداد حصيلة الضرائب لامتلاك افراد المجتمع سيولة اكثر، وبالتالي تصبح المقدرة التكليفية اعلى ولكن من الناحية العملية نجد ان التضخم النقدي يؤدي الى انخفاض في المقدرة التكليفية العامة لان التضخم النقدي عندما يتجاوز حده يؤدي الى خفض القيمة الشرائية للعملة الوطنية و هذا الانخفاض لقيمة النقد يجعل الدخول ذات قيمة اقل بين افراد المجتمع فالعبرة ليست بكمية النقود بل في القوة الشرائية لها، لذلك فان التضخم يزيد من حصيلة الضرائب الا انه يخفض المقدرة التكليفية و القيمة الشرائية للنقد ولتجاوز اثار الانكماش النقدي على المقدرة التكليفية يجب ان يتم تخفيض اسعار الضرائب حتى لا يؤدي الانكماش النقدي لا انخفاض المقدرة التكليفية فاذا لم يتم تخفيض اسعار الضرائب فسيكون لأثر الانكماش النقدي من حيث المفعول مفعول التضخم النقدي نفسه ولذلك حتى يحافظ الانكماش النقدي على المقدرة التكليفية العامة يجب ان يصاحبه انخفاض في اسعار الضرائب. (Hallaq, 2018:p 31) ومثله مثل بقية الدول فقد عانى الاقتصاد العراقي من ارتفاع في الاسعار بسبب ضعف القطاع الانتاجي وعدم قدرته للاستجابة للطلب الكلي فضلا عن العوامل الاخرى التي تخص الازمات والحروب وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي مما ادى الى تعميق ظاهرة التضخم. (Al-Mohammadi, Al-Subaihi, 2018:p 2)

1-2 تعريف التضخم : (هو زيادة الكتلة النقدية عن قيم المنتجات الكلية الحقيقية التي يستطيع الجهاز الانتاجي انتاجها عند مستوى التشغيل الكامل ، وهو ينتج بسبب ارتفاع الأسعار ذلك بسبب عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي) ويمكن تلافي ارتفاع الاسعار اذا تمكن الجهاز الانتاجي من تلبية الزيادة في الطلب، ويمكن استخدام السياسة الضريبية كأداة لمعالجة مشكلة التضخم، وذلك عن طريق رفع أسعار الضرائب أو إحداث ضرائب جديدة وذلك من اجل إنقاص الطلب الكلي لعدم توازنه مع عرض السلع والخدمات، حيث إن استخدام هذه السياسة في الضريبة لمعالجة التضخم يؤدي الى تخفيض الدخل الحقيقي للفرد ومن ثم انخفاض طلبه، وبذلك تنخفض القوة الشرائية لدى الأفراد (Abdul-Kadhim, 2016:p 57) يعرف التضخم بكونه (الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين). (Taha, 2021:p 5) يقصد بالتضخم (زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي لسلع الاستهلاك زيادة لا يستجيب لها العرض وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار أي انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد ولا يقصد بالتضخم ارتفاع مستوى الأسعار لسلعة معينة خلال فترة زمنية محددة وإنما ارتفاع الأسعار لسلعة أو مجموعة من السلع خلال فترة زمنية ممتدة). (Khasawneh, 2013:p 48)

1-3 الاثار الاقتصادية للتضخم : للتضخم اثار وابعاد اقتصادية كبيرة على النحو الاتي: (Taha, 2021:p 6_ 7)

1-3-1 على القوة الشرائية للنقود: يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية.

1-3-2 على الادخار: ينتج عن التضخم ارتفاع القدر المخصص من موازنات الأسر والشركات والحكومات على الإنفاق على الاستهلاك، من ثم تقليل قدرتها على الادخار والاستثمار في المستقبل.

1-3-3 على ميزان المدفوعات: يؤثر التضخم سلباً على ميزان المدفوعات خاصة في الدول التي تسجل معدلات مرتفعة من التضخم.

1-3-4 على توزيع الثروة : يحدث التضخم تفاوتاً في توزيع الدخول لصالح أصحاب الثروات ، حيث تلجأ البنوك المركزية عادة إلى محاربة التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة لخفض مستويات الطلب ، فيما يتضرر جراء التضخم العمال والموظفين نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية لاجورهم ورواتبهم حال ارتفاع معدل التضخم .

1-3-5 على هيكل الانتاج : يوجه التضخم رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية التي لا تفيد النهضة الاقتصادية في مراحلها الأولى، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية ، على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي أساس تحقيق النمو الاقتصادي. (Al-Masoti, 2018:p 20).

1-3-6 على التنمية الإقتصادية : حيث يكون الاقتصاد في حالة عدم التأكد بالنسبة لوضع الدولة الاقتصادي ومستقبلها، حيث يؤدي إلى تناقص في حجم الاستثمار والمدخرات ونقصان في متوسط الإنتاجية في الاقتصاد المحلي و كذلك يؤثر التضخم على التجارة الخارجية حيث إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمنتجات المحلية من سلع وخدمات هذا ما يؤدي الى نقص الطلب عليها من الخارج ، وايضاً يؤثر التضخم على العملة حيث ينتج عن التضخم إضعاف العملة وفقدانها قيمتها كمخزن مما يلجأ الاشخاص إلى الاحتفاظ بالسلع بدل الاحتفاظ بالنقود فتزداد رغبتهم في إنفاق النقود وتنقص رغبتهم في الادخار مما يجعلهم يتجهون إلى شراء العقارات وتحويل نقودهم إلى ذهب وعملات أجنبية (Al-Hallaq, 2016, :p 195)

1-4 الأثار الاجتماعية للتضخم: من نتائج التضخم عدم التوزيع العادل للثروة مما ينتج عنه عدم العدالة الاجتماعية وتزداد الهوة بين الأفراد حيث يزداد الغني غنا والفقير فقرا بين أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة مما يولد فوارق اجتماعية بين افراد المجتمع تؤدي إلى ظهور وتفشي أمراض اجتماعية خطيرة، وينتج عن التضخم تشجيع الرداءة في مجال الإنتاج من طرف البائعين حيث لهم أسواق يعرضون فيها سلعهم دون الاهتمام بجودة السلع . (Talha, 2017: p34) حيث يتعرض اصحاب الدخل المحدود لأغلب الاثار السلبية للتضخم وذلك بسبب انخفاض الدخل الحقيقي الذي يحصلون عليه نظرا لارتفاع الاسعار وانخفاض القوه الشرائية للوحدة النقدية (Al-Obeidi, 2004:p 4)

1-5 معالجة التضخم

يمكن علاج التضخم من خلال السياسات التي تؤثر على جانب الطلب الكلي ومن اهمها السياستين النقدية والمالية وعلى النحو الاتي :

1-5-1 السياسة النقدية: هي جميع الاجراءات والتدابير النقدية والمصرفية التي تؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي وهي بهذا المعنى فإنها تشمل جميع الاجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي بقصد التأثير في مقدار النقود وتوفيرها واستعمالها (Fadel and Ismail, 2019:p 79) و هي مجموعة التدابير التي تتبناها البنوك المركزية للتأثير على مستويات السيولة والائتمان الممنوح من البنوك لتحقيق بعض الاهداف الاقتصادية الكلية، و من اهمها ضمان تحقيق الاستقرار السعري وتحفيز النمو الاقتصادي والتشغيل ، يتم استخدام ادوات السياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم من خلال التأثير على مستويات المعروض النقدي حيث كلما ازاد عرض النقد اكثر من المعروض من السلع والخدمات في الاقتصاد كلما ارتفعت معدلات التضخم والعكس صحيح ، تعتمد الدولة استخدام ادوات السياسة النقدية بغرض معالجة التضخم حيث تقوم برفع سعر الفائدة للتقليل من الائتمان الممنوح ، وبالتالي ستنخفض مستويات الطلب الكلي وتتراجع معدلات التضخم افتراض بقيه العوامل الاخرى على حالها. (Taha,2021 :p 26) ان مقدرة السياسة النقدية من التأثير في التقلبات في النشاط الاقتصادي الحقيقي بقصد التخفيف او التلطيف من حدتها وقدرتها على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار بشكل خاص والاستقرار الاقتصادي بشكل عام خلال مدة زمنية محددة دليل فاعلية السياسة النقدية (Abdul Rahim, 2022: p155)

1-5-2 السياسة المالية : تتم معالجة مشكلة التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والتي هي الانفاق الحكومي والضرائب، فعندما يحصل التضخم يمكن للدولة معالجته بواسطة زيادة حجم الضرائب بصرف النظر عن تفاصيلها، إذ إن زيادة الضرائب ستؤدي إلى اقتطاع جزء من دخول الأفراد وهذا ما ينعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات فتنخفض الأسعار وينخفض التضخم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن اللجوء إلى الإنفاق الحكومي لمعالجة التضخم إذ يمكن أن تقوم الحكومة بضغط الإنفاق الحكومي وهذا ما يعني تخفيض حجم الإنفاق وخصوصاً الإنفاق الاستهلاكي لأنه يؤدي إلى زيادة الطلب ومن ثم التضخم، أما الإنفاق الاستثماري ربما يؤدي إلى تخفيض حدة التضخم لأنه يؤدي إلى زيادة الأسعار بالنسبة للسلع الرأسمالية في

بداية الأمر لكن فيما بعد يؤدي إلى انخفاض أسعاره وانخفاض التضخم لأنه أدى إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات مقابل ثبات أو زيادة الطلب بنفس النسبة. (Al-Jubouri, Al-Furat Center for Development and Economic Studies: 2017)

6-1 العلاقة بين ضريبة الدخل التصاعدية والتضخم :يخصص جزء من الدخل للاستهلاك والادخار، وفي أوقات التضخم يحدث اختلال للعلاقة بين الاستهلاك والادخار ، فارتفاع المستوى العام للأسعار يعني انخفاض القوة الشرائية أو الدخل الحقيقي ، لذا يلجأ الأفراد الى تقليص مدخراتهم للمحافظة على استهلاكهم السابق ، كما تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة ، اذ يلجأ الأفراد للتخلص من مدخراتهم وتحويلها الى أصول مادية ، ونتيجة لذلك ينعدم الحافز للادخار ويزداد الاستهلاك . (Al-Fatlawi and Al-Zubaidi, 2013:p 276) ففي فترة الركود يقل الشراء والاستهلاك وينخفض الطلب الكلي وتتكدس المنتجات فتقوم الدولة باستخدام الضريبة كأداة لمعالجة الركود وذلك بزيادة القوة الشرائية لذوي الدخول المتدنية عن طريق تخفيض معدل ضريبة الدخل، ورفع الإعفاء الضريبي ، أما في فترة الازدهار فتستخدم الضريبة كوسيلة لزيادة الضرائب على الدخول لامتصاص القوة الشرائية عند الأفراد، وتخفيض الضرائب على رأس المال والادخار ويعد دور الضريبة في عملية امتصاص القوة الشرائية الزائدة ومحاربة التوجهات التضخمية من أهم أدوار الضريبة في تأثيرها على النشاط الاقتصادي العام . (Abdul-Kadhim, 2016:p 24)

المبحث الثالث / التأطير التطبيقي

اولا / تحليل تأثير ضريبة الدخل التصاعدية في التضخم

جدول (8) بيانات ضريبة الدخل والتضخم

السنوات	ضريبة الدخل	التضخم
1995	11674.4	351.4
1996	15989.3	15.4-
1997	303017	23
1998	49358	14.8
1999	89735	12.6
2000	131890	0.5
2001	136245	16.4
2002	138766	19.3
2003	22547	32.6
2004	69031	26.9
2005	174224	36.9
2006	296283	53.2
2007	427639	30.8
2008	504055	2.7
2009	568220	2.8
2010	671928	3.5
2011	821206	6.5
2012	1087084	5.6
2013	1294589	2.4
2014	1403159	1.6
2015	1653740	1.7
2016	2813292	1.2
2017	3919065	0.6

2018	3176486	0.2
2019	3022868	0.1-
2020	1778910	0.6

الجدول (8) من اعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المتوفرة في الهيئة العامة للضرائب ووزارة التخطيط

من خلال البيانات المعروضة في الجدول رقم (8) اعلاه يمكن طرح مجموعة من الملاحظات والتوضيحات

1_ شهد العراق خلال عقد التسعينات ارتفاعاً ملحوظاً في مستويات الاسعار حيث ارتفعت معدلات التضخم وبلغت اقصاها وهذا هو التضخم المفرط وقد بلغ معدل التضخم (351.4%) في عام 1995 بسبب مجموعة من العوامل التي تتعلق بالنواحي النقدية والمالية منها اضطراب اسعار الصرف والاختلال الهيكلي بين العرض الكلي والطلب الكلي بسبب انخفاض الانتاج المحلي وعدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد وارتفاع اسعار السلع المستوردة وكذلك زيادة عرض النقد وعدم وجود سياسة مالية تشجع الاستثمار داخل البلد.

2_ يلاحظ من الجدول انخفاض نسبة التضخم خلال عام 1996 حيث بلغت النسبة (15.4-%) وذلك بعد اتفاقية العراق مع الامم المتحدة والتي تنص على : النفط مقابل الغذاء والدواء ، حيث ان الفترة 1995-2002 تميزت بفرض الامم المتحدة الحصار الاقتصادي على العراق، وقد أفرز ذلك الحصار مجموعة من الظواهر والحالات السلبية والتي وجدت تعبيرها بشكل مباشر وغير مباشر في مختلف المؤشرات الاقتصادية ومنها المستوى العام للأسعار مما انعكس في ضغوط تضخمية متسارعة شهدتها جميع اسعار السلع والخدمات حيث بلغت معدلات التضخم اوجها وهو ما يعرف بالتضخم الجامح خلال هذه الفترة وبلغ اعلى ارتفاع للتضخم عام 1995 حيث بلغ (351.4%) وانخفض عام 1996 الى (15.4-%) وذلك على اثر توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة والتي اطلق عليها برنامج النفط مقابل الغذاء والذي من خلاله تم زيادة كميات مفردات البطاقة التموينية في المراحل التي جاءت بعد تطبيقه ، ثم عاد التضخم وارتفع بعد عام 1996 حتى وصل الى (23 %)

3_ يلاحظ من الجدول ان معدل التضخم في عام 2004 قد بلغ 26.9% ، وإستمر معدل التضخم بالارتفاع الى أن وصل الى 53.2% عام 2006 بسبب تدهور الوضع الأمني والذي أدى الى ضعف كبير في القدرة الإنتاجية وارتفاع الطلب مقارنةً بمعدلات العرض المنخفضة على الرغم من ارتفاع حجم الاستيرادات والانفتاح الاقتصادي ، على الرغم من كون ضريبة الدخل تمثل سحباً من المعروض النقدي الا انها لم تكن ذات اثر فعال في التصدي للضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في الأسعار ، ولهذا لا يمكن الإعتماد على ضريبة الدخل لوحدها كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، إذ لابد من تنسيق مشترك بين السياسة المالية والسياسة النقدية ، وهذا ما حدث في عام 2008 ، حيث بدأ معدل التضخم بالارتفاع إذ وصل 53.2% عام 2006 ثم إنخفض الى 2.8% عام 2009 بسبب إتباع سياسة مالية انكماشية ، بعد ذلك إرتفع معدل التضخم الى 5.6% عام 2012 نتيجة قيام السياسة المالية بالموازنة بين الأثر الانكماشي و والأثر التوسعي من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

4_ بلغ معدل التضخم 53.2% كما مبين في الجدول في عام 2006 بسبب ارتفاع حجم الطلب على السلع والخدمات بشكل يفوق المعروض منها وتزايد عرض النقد ثم انخفض معدل للتضخم فقد بلغ %(2.8) ، وذلك عام 2009 بسبب الإجراءات المتناسقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على التضخم والكساد، وتمثلت هذه الإجراءات بإتباع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية انكماشية في عام 2008 للحد من ظاهرة التضخم وقد استخدمت سعر الفائدة ، وسعر الصرف كأدوات تشغيلية، وذلك عند ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي الى التقليل من عمليات الاقتراض ومن ثم خفض نسبة السيولة مما يؤدي الى التقليل من نسبة التضخم. أما سعر الصرف فقد أدى دوراً مهماً في التقليل من نسبة التضخم ، وذلك بسبب التحسن الذي قام به البنك المركزي العراقي ببيع الدولار بالمزاد العلني وطرح كميات كبيرة من النقد الأجنبي في السوق المحلية. فقد انخفض الدينار العراقي من 1936 دينار/ دولار عام 2003 ليصل الى 1233 دينار/ دولار عام 2012 (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي 2003-2012،)

5_ في عام 2006 ارتفع التضخم بنسبة (53.2 %) كما هو موضح في الجدول ويعود ذلك بالدرجة الاساس الى رفع اسعار المشتقات النفطية ، الا ان معدلات التضخم قد انخفضت في السنوات التي تلت عام 2006 لتصل الى 3.5 % في عام 2010 وكان هذا سبب توفر المشتقات النفطية وانخفاض اسعارها كما يعود ايضا الي تحسن سعر صرف العملة الوطنية اضافة الى عدم وجود رسوم كمركية تؤثر على السلع المستوردة. ان التضخم يأتي بصورة اساسية من ارتفاع اسعار المواد الغذائية وارتفاع ايجارات الدور السكنية حيث ان لهاتين الفقرتين اهمية استثنائية في مكونات سلة السلع للمستهلك العراقي.

6_ تضافرت عدة عوامل في ارتفاع معدلات التضخم وهذه العوامل هي:

ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب ارتفاع كلفة عناصر الانتاج وخاصة المستلزمات الداخلة في العملية الانتاجية والمستوردة منها خصوصا فضلاً عن صعوبة الحصول عليها وايضا فائض المعروض النقدي والذي يكتسب أهمية قصوى في تفسير ظاهرة التضخم حيث ازداد عرض النقد خلال هذه الفترة الزمنية (البنك المركزي العراقي النشرة الاقتصادية (2003) ، ويمكن ارجاع الزيادة الكبيرة التي حصلت في المعروض النقدي إلى اتباع الدولة خلال هذه الفترة سياسة الاصدار النقدي المحلي (بدون غطاء) والتوسع بذلك الاصدار لسد العجز في الموازنة العامة ومواجهة متطلبات الاتفاق على اعمار المرافق الاساسية المدمرة كما ان انفلات اسعار صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية وخاصة الدولار الامريكي حيث شهدت تلك الاسعار انخفاضاً كبيراً صاحبها موجة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار بالشكل الذي عرض الاقتصاد العراقي لصدمات خارجية وداخلية ادت الى حدوث سلسلة من الآثار المتراكمة على الاقتصاد العراقي.

ثانيا / الاحصاءات العامة للمتغيرات المستخدمة :الجدول الاتي يتضمن الاحصاءات العامة متمثلة بالوسط الحسابي mean والانحراف المعياري standard deviation واعلى واقل قيمة maximum & minimum value للمتغيرات المستخدمة :

جدول (9) الاحصاءات العامة للمتغيرات المستخدمة

Descriptive Statistics\الاحصاء الوصفي					
المتغير	Nحجم العينة	Minimumادنى قيمة	Maximumاعلى قيمة	Meanالوسط الحسابي	Std. Deviationالانحراف المعياري
ضريبة الدخل	26	11674.40	3919065.00	945423.1038	1134107.34440
التضخم	26	-15.40	351.40	24.3192	68.39060

الجدول من اعداد الباحثة باستخدام البرنامج الاحصائي spss بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للضرائب ووزارة التخطيط

يتضح من هذا الجدول (9) ان القيمة الادنى لضريبة الدخل كانت **11674.40** وذلك في عام 1995 وذلك بسبب قيام السلطة المالية بإجراء تعديلات على الاسعار الضريبية نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية آنذاك حيث ارتفعت النسب مما ادى الى زيادة التهرب الضريبي وقلة الحصيلة الضريبية بينما القيمة العليا **3919065.00** وذلك في عام 2017 وذلك بعد فرض ضريبة الدخل على الشركات النفطية والوسط الحسابي كان **945423.1038** والانحراف المعياري مساوي الى **1134107.34440** وان القيمة الادنى للتضخم كانت **15.40-** وذلك في عام 1996 ، انخفاض نسبة التضخم خلال هذا العام حيث بلغت النسبة (15.4-%) وذلك بعد اتفاقية العراق مع الامم المتحدة والتي تنص على : النفط مقابل الغذاء والدواء ، والذي من خلاله تم زيادة كميات مفردات البطاقة التموينية في المراحل التي جاءت بعد تطبيقه بينما القيمة العليا **351.40** في عام 1995 بسبب ان الحصار الاقتصادي افرز مجموعة من الظواهر والحالات السلبية والتي وجدت تعبيرها بشكل مباشر وغير مباشر في مختلف المؤشرات الاقتصادية ومنها المستوى العام للأسعار مما انعكس في ضغوط تضخمية متسارعة شهدتها جميع اسعار السلع والخدمات حيث بلغت معدلات التضخم اوجها وهو ما يعرف بالتضخم الجامح خلال هذه الفترة وبلغ اعلى ارتفاع للتضخم عام 1995 والوسط الحسابي كان **24.3192** والانحراف المعياري مساوي الى **68.39060**

ثالثا / اختبار فرضية البحث: يهتم هذا المبحث باختبار فرضية البحث من خلال قياس تأثير ضريبة الدخل التصاعدية في التضخم كمياً باستخدام البيانات المالية التي تم الحصول عليها من الهيئة العامة للضرائب عن بيانات ضريبة الدخل ووزارة التخطيط عن بيانات التضخم لفترة البحث من سنة 1995 الى سنة 2020، يتم اختبار التأثير باستعمال اختبار (F) لبيان مدى معنوية معادلة الانحدار المحتسبة لتقدير معالم انموذج الدراسة فضلا عن الاختبار (t) لمعرفة ما اذا كانت هناك فروق ذات دلالة احصائية و استعمال معامل التحديد (R^2) لتفسير مقدار التباين الذي تفسره ضريبة الدخل التصاعدية في التضخم، فضلاً عن اثبات قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلائلها الاحصائية وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) ، وفيما يأتي الفقرات التي سيتناولها:-

اختبار فرضية التأثير:

1- اثر متغير ضريبة الدخل التصاعدية في التضخم :

1-1 معادلة الانحدار الخطي البسيط: لاختبار الفرضية "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لضريبة الدخل التصاعدية في نسب التضخم".

لقد اعطتنا نتائج البرنامج الاحصائي SPSS vr.20 جدول تحليل التباين الاتي لنموذج الانحدار الخطي البسيط ، بالتالي يمكن كتابة نموذج انحدار ضريبة الدخل على التضخم بالصيغة الاتية:

$$y1_i = \beta_0 + \beta_1 x1_i + e_i$$

حيث إن:

$y1_i$ يمثل التضخم

β_0 يمثل معلمة ثابت نموذج الانحدار

β_1 يمثل معلمة انحدار ضريبة الدخل

$x1_i$ يمثل ضريبة الدخل

e_i يمثل حد الخطأ العشوائي

وعند تعويض القيم الرقمية لمعاملات الانحدار في المعادلة اعلاه حصلت الباحثة على المعادلة الاتية:

$\hat{y}1_i = 39.319 + -1.587E-5 * x1_i$ ضريبة الدخل

الاستنتاج : اي انه لا يوجد تأثير معنوي احصائياً لضريبة الدخل في التضخم حيث سيتم القبول بفرضية العدم ورفض الفرضية البديلة

2-1 معامل التحديد ومربع معامل التحديد لاختبار الفرضية

جدول (10) اثر ضريبة الدخل في التضخم

Model Summary			
R	معامل التحديد R Square	Adjusted R Square معامل التحديد المصحح	متغيرات اخرى Std. Error of the Estimate
.263	.069	.030	67.342

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss v20

تبين أن معامل التحديد (R2) كانت قيمته (0.069) ومعامل التحديد المصحح كان (0.030) هذا يعني ان نموذج الانحدار الخطي المستخدم فسر ما نسبته (0.69) من الاختلافات الكلية هذا يعني أن المتغير المستقل (ضريبة الدخل التصاعدية) تفسر ما نسبته (0.69) أما النسبة المتبقية فإنها تعد من الأخطاء العشوائية في إختيار الإجابة المحددة أو يعزى إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج .

3-1 (اثر ضريبة الدخل في التضخم) اختبار F :

جدول (11) (اثر ضريبة الدخل في التضخم) الاختبار F

ANOVA					
	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	Fاختبار	Sig
Regression	8093.739	1	8093.739	1.785	.194
Residual	108838.102	24	4534.921		
Total	116931.840	25			

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss v20

يتضح من الجدول تحليل التباين ان قيمة اختبار F كانت (1.785) وهي قيمة غير معنوية احصائيا تحت مستوى دلالة 1% بسبب ان قيمة sig. المساوية الى 0.194 اقل من مستوى معنوية 1%

الاستنتاج : اي انه لا يوجد تأثير معنوي احصائياً لضريبة الدخل في التضخم .

4-1 (اثر ضريبة الدخل في التضخم) اختبار t

جدول (12) (اثر ضريبة الدخل في التضخم) الاختبار t

Coefficients					
	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	Bالميل الحدي	Std. Error	Beta	Tاختبار	Sig.
ضريبة الدخل	-1.587E-5	.000	-.263	-1.336	.194
الحد الثابت (Constant)	39.319	17.334		2.268	.033

المصدر: الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيspss v20

ظهرت قيمة الميل الحدي **-1.587E-5** وهي غير معنوية احصائيا حيث ظهرت قيمة اختبار t : **-1.336** بمعنوية 0.00 وهي اقل من مستوى معنوية 1%

اما قيمة الحد الثابت فقد ظهرت **39.319** وهي غير معنوية احصائياً ايضا اذ ظهرت قيمة اختبار t :2.268 بمعنوية 033. وهي اقل من مستوى معنوية 1%.

وهذا يعني رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم أي أنه لا يوجد تأثير معنوي لضريبة الدخل التصاعدية في التضخم وبهذا تكون معادلة الإنحدار التقديرية لتأثير ضريبة الدخل التصاعدية :

التضخم = (39.319) + (**-1.587E-5**) ضريبة الدخل التصاعدية

وتعد العلاقة بين المتغيرين عكسية وإن مستوى العلاقة سلبي وضعيف من الإرتباط بين المتغير لمستقل والمتغير التابع .

الاستنتاج : اي انه لا يوجد تأثير معنوي احصائياً لضريبة الدخل في التضخم .

5-1 انتشار قيم ضريبة الدخل مقابل التضخم

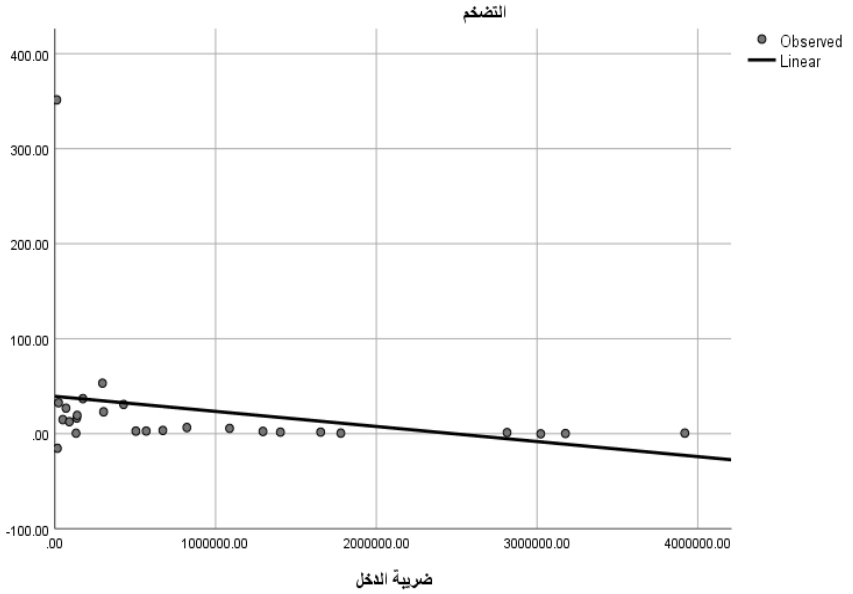

الشكل (2) انتشار قيم ضريبة الدخل مقابل التضخم

والشكل(2) اعلاه يوضح بيانيا انتشار قيم ضريبة الدخل مقابل التضخم حيث نلاحظ ان الشكل يثبت ما ذهبت اليه الباحثة من وجود الاثر العكسي كون ان هناك ميل قوي لخط الانحدار ، حيث يمثل الخط الافقي قيم ضريبة الدخل اما الخط العمودي فهو يمثل التضخم .

الاستنتاج: اي انه لا يوجد تأثير معنوي احصائياً لضريبة الدخل في التضخم .

اقتصادياً تعتبر الزيادة في الضرائب من السياسات المالية الانكماشية التي تقوم بها الدولة عندما تنوي تخفيض التضخم وسحب الكتلة النقدية المتداولة ، وبحسب نتائج البيانات الاحصائية لم يكن هناك دور لضريبة الدخل في سد الفجوة التضخمية وهذا مخالف للدور الاقتصادي المتفق عليه بان زيادة الضرائب تمتص الفائض النقدي بسبب زيادة مبالغ الضريبة وسحب الكتلة النقدية المتداولة في السوق ، لذلك وبهدف معالجة حالة التضخم النقدي يجب على الدولة اتخاذ مجموعة من التدابير التي تتبناها البنوك المركزية للتأثير على مستوى السيولة مثل رفع اسعار الفوائد لتشجيع الافراد على الادخار مما يؤدي الى سحب الكتلة النقدية الفائضة من التداول وكذلك خفض الانفاق الاستهلاكي الحكومي والمدفوعات التحويلية مثل الاعانات الاجتماعية ضد البطالة وتوجيه الانفاق نحو الاستثمار الامر الذي سوف يوسع من طاقات البلد الانتاجية ويعالج المشاكل المتعددة الموجودة في الاقتصاد العراقي ومن اهم المشاكل هي مشكلة البطالة التي تمثل طاقات معطلة يمكن ان تساهم في العملية الانتاجية .

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولا – الاستنتاجات Conclusions

1–التضخم في العراق خلال فترة البحث:

1–1 بدأ معدل التضخم بالارتفاع بشكل كبير في العراق في عقد التسعينات ولاسيما خصوصاً بعد قرارات العقوبات الاقتصادية، و سجل التضخم ارتفاعا ملحوظاً وبقفزات كبيرة إذ وصل إلى أعلى نسبة له عام 1995، ثم انخفضت النسبة في عام 1996 بعد اتفاقية العراق مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) وازدادت مشكلة التضخم بعد أحداث عام 2003، بسبب توقف المؤسسات الإنتاجية عن العمل واختلال التوازن بين القطاعات الاقتصادية.

1– 2 حسب نتائج الدوال التي ظهرت في التحليل الاحصائي : لم يكن لضريبة الدخل تأثير معنوي على التضخم مما يدل على فرض ضريبة الدخل لا تعتبر من معالجات حل هذه المشكلة الاقتصادية (التضخم) .

1–3 ارتفع مستوى التضخم في عام 2006 ويعود ذلك بالدرجة الاساس الى رفع اسعار المشتقات النفطية ، الا ان معدلات التضخم قد انخفضت في عام 2010 وكان هذا سبب توفر المشتقات النفطية وانخفاض اسعارها كما يعود ايضا الى تحسن سعر صرف العملة الوطنية اضافة الى عدم وجود رسوم كمركية تؤثر على السلع المستوردة ، ان التضخم يأتي بصورة اساسية من ارتفاع اسعار المواد الغذائية وارتفاع ايجارات الدور السكنية حيث لهاتين الفقرتين اهمية استثنائية في مكونات سلة السلع للمستهلك العراقي.

1–4 انخفض معدل للتضخم في عام 2009 ، بسبب الإجراءات المتناسقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على التضخم والكساد ، وتمثلت هذه الإجراءات بإتباع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية انكماشية في عام 2008 للحد من ظاهرة التضخم وقد استخدمت سعر الفائدة ، وسعر الصرف كأدوات تشغيلية.

2 _ لم تكن ضريبة الدخل ذات اثر فعال في التصدي الى ارتفاع الاسعار بالرغم من كونها تمثل سحباً من المعروض النقدي ، وذلك بسبب تدهور الوضع الامني الذي ادى الى ضعف كبير في القدرة الانتاجية وارتفاع الطلب مقارنة بمعدلات العرض المنخفض على الرغم من ارتفاع حجم الاستيراد .

ثانيا : التوصيات Recommendations

1_ لتقليل نسب التضخم و امكانية التصدي للموجات التضخمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من الممكن اجراء تنسيق مشترك بين كل من السياستين النقدية والمالية وعدم الاعتماد الكامل على احدى السياستين و يمكن التقليل من الكتلة النقدية المتداولة عن طريق رفع اسعار الفائدة على القروض والودائع لتشجيع الافراد على الادخار.

2_ على المدى القصير وبما ان التضخم يبرز في المواد الغذائية (وخصوصاً الخضروات) والايجارات فانه يتوجب على الحكومة ايجاد حلول لازمة السكن وبناء مساكن للمواطنين بأسعار مناسبة مما يساعد في الحد من ارتفاع ايجارات الدور السكنية و تحسين البنية التحتية الزراعية واعطاء قروض ميسرة للمزارعين بهدف زيادة الانتاج المحلي عوضاً عن منع الاستيرادات.

Resources

Arabic sources

Books

1– Al-Mahaini, Mohamed Khaled, Lectures in Public Finance, University of Algiers, 20131

2- Al-Fatlawi, Kamel Allawi Kazem and Al-Zubaidi, Hussein Latif, Principles of Economics, 2013

3- Al-Hallaq, Saeed Sami, Money, Banks and Central Banks, Amman, Al-Yazawi Scientific House for Publishing and Distribution, 2016

4- Al-Khursan, Muhammad Helou Dawood, tax accounting and its applications according to the legislation in force in Iraq, 2020

5- Hallaq, Muhammad, tax legislation, Syrian Virtual University, 2018

6- Khasawneh, Muhammad, Public Finance Theory and Application, Jordan, 2013

7- Taha, Rania Al-Sheikh, Inflation: its causes, effects, and ways to treat it, Arab Monetary Fund, 2021

Theses, research and university dissertations

1- Abdul Kadhim, Ban, The role of income tax in achieving economic goals in Iraq, applied research in the General Authority for Taxes, University of Baghdad - Higher Institute for Accounting and Financial Studies 2016 AD
2- Al-Masouti, Maysa, The effect of inflation on the market prices of shares in banks: a case study of the shares of some commercial and Islamic banks listed on the Damascus Stock Exchange, Levant University for Sharia Sciences, Department of Islamic Economics: 2018
3- Mahmoud, Mustafa Qais, The Effect of Objection on Tax Result, Master Thesis for the Higher Institute of Accounting and Financial Studies at the University of Baghdad, 2017
4- Talha, Mohamed, (Measuring the effect of inflation on some macroeconomic variables, the exchange rate, and economic growth) in Algeria for the period 1970-2017, Ph.D. thesis, Abi Bakr Belkaid University, Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences, 2017

Journals and research

1- Abd al-Rahim, Hajar Adel, The role of monetary policy and its effectiveness in economic growth for the period (2006_2018), Journal of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Issue 132: 2022.
2- AL-hakeem, halah fadhil Hussein, and Ibraheem, Khaleel ismail, the Impact of Consumption Patterens on Inflation in Iraq During the Period (1996 – 2011)/ Exploratory Study), Journal of Aldananeer, Issue(7), 2015.
3- Al-Jubouri, Hamed Abdel-Hussein, Inflation and ways to treat it, Al-Furat Center for Development and Economic Studies, 2017
4- Al-Muhammadi, Nazem Abdullah Abd_Al-Subaihi, Ali Nabaa Sail, forecasting inflation paths in Iraq for the period (2011_ 2020) University of Fallujah - College of Administration and Economics, published research, Dinars Magazine, Issue 12, 2018
5 Al-Obeidi, Sabiha Barzan, the impact of inflation on deposit accounts, a case study in Al-Rafidain Bank / Dhi Qar branch, Technical Institute Journal / Nasiriyah: 2004
6- Al-Samarrai, Yousra Mahdi and Al-Obeidi, Zahra Khudair Abbas, Analysis of the Impact of Changes in Tax Prices in the Iraqi Tax System for the Period (1995-2010), Anbar University, Anbar Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 5, Number 10, 2013
7- Awwad, Saad Salman and Jassim, Mazen Saad, The effect of government investment spending on tax revenues in Iraq from one year (2008_2020), Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 17, Issue 61, 2022
8- Fadel, Ehab Ahmed and Ismail, Haitham Abdel-Khaleq, The Role of Monetary Policy in the Overall Indicator of Banking Stability in Iraq, Applied Research in the Central Bank of Iraq for the period (2010-2017), Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 14, Issue 49 of 2019
9- Yaqoub, Fayhaa Abdullah, and Al-Ghanmi, Farqad Faisal Jadaan, Application of corporate governance rules in the credibility of financial reports and in determining income tax (a study in the corporate department of the General Tax Authority), Journal of Accounting Studies, Volume 5, Issue 10, 2010